التفاوتات الاجتماعية وبراديغمي مساواة المواقع ومساواة الحظوظ (أطروحة فرونسوا ديبي)

Social inequalities and paradigm, equality of positions and equality of fortunes (Francois Dubet thesis)

ياسين عتنا، جامعة ابن زهر- المغرب
أبو بكر أيت بوديب، جامعة ابن زهر– المغرب
محمد أرحال، جامعة ابن زهر- المغرب

ملخص : نتناول في هذا المقال أطروحة السوسيولوجي الفرنسي فرانسوا ديبي حول إشكالية التفاوتات الاجتماعية، وفق براديغمي مساواة الحظوظ ومساواة الأماكن، مع التركز على نموذج الدولة الفرنسية في هذا السياق، وتسليط الضوء على السياسات العمومية التي نهجتها فرنسا بالاستناد إلى النموذجين السابقين(مساواة الأماكن ومساواة الحظوظ)؛ وذلك في كل من قضية التعليم ،وضعية المرأة، وكذا الأقليات (المهاجرين نموذجا).

الكلمات المفتاحية: التفاوتات الاجتماعية، مساواة الحظوظ، مساواة الأماكن.

Abstract: We deal in this essay with the thesis of the french sociologist "François Dubet" that evolves around the issue of social descr. Discrepancies according to the paradigms of chances equality and the places equality, Focusing on the example of the French state in this context. Shedding light on public policies that were established by France in accordance to the previous examples (chances equality and the places equality) in the case of education, The status of woman, and minorities (Immigrants as an example).

Keywords: social inequalities, the equalities of luck, the equalities of places.

مقدمة:

تعد إشكالية التفاوتات الاجتماعية من الإشكالات التي شغلت الفكر الإنساني عامة. الأمر الذي جعلها محطة عدة خطابات إنسانية؛ الخطاب الديني، الخطاب الفلسفي والخطاب الإقتصادي وكذا الاجتماعي. من هذا المنطلق تعددت وتنوعت التخصصات والمقاربات التي تناولتها. ويعد علم الاجتماع من أهم العلوم الاجتماعية التي انشغلت بهذه الواقعة الاجتماعية، سواء تعلق الأمر بالمؤسسين مع كارل ماركس وماكس فيبر، أو السوسيولوجيين المعاصرين مع كل من بيير بورديو وريمون بودون وفرنسوا ديبي، ضمن هذا السياق يأتي اهتمامنا بكتاب" المواقع والحظوظ: إعادة تفكير التفاوتات الاجتماعية" لسوسيولوجي الفرنسي فرونسوا ديبي، ومن ترجمة الدكتورة كنزة قاسمي، أستاذة في شعبة علم الاجتماع بجامعة ابن زهر- كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

بناءا على العنوان الذي وسم به هذا المرجع السوسيولوجي الذي يتسم بالراهنية في الساحة المعرفية، من خلال مقاربته للتفاوتات الاجتماعية بالاعتماد على كل من براديغمي مساواة المواقع والحظوظ، باعتبارهما نموذجين يطمحان إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وترسيخ الأسس العامة للديمقراطية في المجتمعات، فإن هذا الكتاب يعتبر من ابلغ التحليلات السوسيولوجية التي تقدم نظرة مختلفة ومتباينة حول التفاوتات الاجتماعية، استنادا إلى البردغمين السابقين، ومن خلال تشبعه بالسؤال السوسيولوجي والملاحظة العميقة، جعل فرنسوا ديبي كلا النموذجين تحت المجهر السوسيولوجي المنهجي، حيث رصد كل نموذج على حده، من حيث خصائصه الإيجابية والسلبية، والنقد الموجه له.

يعد نموذج مساواة الأماكن من احدى النماذج الكبرى التي قدمت تصورا لإشكالية العدالة الاجتماعية، إن مساواة المواقع، باعتبارها نموذجا للتحليل يسعى إلى محاولة تقزيم التفاوتات الاجتماعية التي ترزح تحتها المجتمعات الديمقراطية، وذلك عن طريق المساواة بين جميع الأفراد. لكن هذه المساواة لا تتحقق حسب هذا البراديغم إلا إذا تم إعادة توزيع الثروات بين الجميع، وبمعنى أكثر تدقيقا فالتقليص من التفاوتات غير قابلة للتحقيق إلا اذا توفر شرط تقسيم الثروات. ويمكن بشكل أو بآخر القول بأن نموذج مساواة المواقع يرنوا نحو التقليص من التفاوتات التالية.

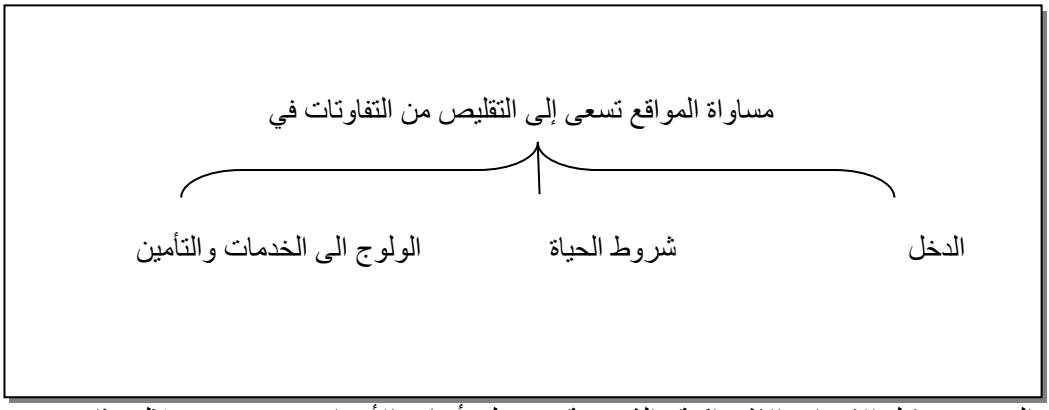

والمتبنى من قبل الاحزاب الاشتراكية والشيوعية نجد على أنها – الأحزاب- تسعى من خلال هذا

النموذج بلورة مجتمع جديد، عن طريق إعادة تحديد دلالة الطبقات والحركات الاجتماعيتين إلى جانب المؤسسات كذلك.

من أجل تنزيل هذه الرؤية على أرض الواقع، نهجت الأحزاب ذات التوجه الاشتراكي والشيوعي، سياسات عمومية تتأسس على قاعدة تتمثل في فرض الجبايات والضرائب، وذلك عن طريق الاقتطاع من الثروات وحقوق الإراثة، بذلك تكون هذه سياسة على صيغة المعادلة التالية(ارتفاع نسبة الاقتطاعات الضريبية، ينتج عنه آليا وميكانيكيا تراجع في نسبة التفاوتات الاجتماعية وبذلك نتحدث عن دولة الرعاية الاجتماعية).

إن تبني نموذج مساواة المواقع من طرف الفاعلين السياسيين، لم يكن نابع من الصدفة والفراغ، إنما كان منبعه الإملاءات التي فرضتها محكمة التاريخ، أو بعبارة أخرى المرحلة التاريخية، وأن للصراع الذي عرفته الحركة العمالية ما بين القرن 19 والقرن 20 أهمية جوهرية في هذا الاختيار.

إن مساواة الأماكن بما هي تصور تحليلي يسعى للتقليص من التفاوتات، أدت إلى جعل الأغلبية تؤمن مواقعها لتكون هي الأولى في قائمة الذين يستفيدون "من الدعم والمساواة" إلى جانب ذلك فتم إبداع ميكانيزمات من شأنها تحويل الصراعات الاجتماعية التي تعرفها المجتمعات إلى مشاركة سياسية ثم الى تقليص للتفاوتات. لكن ما يعاب على هذه السياسات وخاصة في الشق المتعلق بالحركة العمالية، أنها توجهت نحو توفير الحماية الاجتماعية عوض أن تعمل على تقليص التفاوتات القائمة بين العمال من حيث المداخيل وشروط العمل، وخير مثال على ذلك سياسة تقليص ساعات العمل بالدولة الفرنسية.

ومن خلال هذا التحليل يتضح لنا على أن مساواة الأماكن في الشق الخاص بالعمل لم تأخذ على عاتقها بمبدئها الأساس المتمثل في التقليص من الفوارق القائمة في المداخيل، بل إهتمت بما يسميه فرانسوا ديبي "حماية المـأجورين"(فرانسوا ديبي،2016، ص19).

إن مطالبة الفرد بمساواة المواقع باعتبارها حقا خاصا لكل فرد عامل، وبالتالي؛ فالشغل هو من الحقول الأولى التي لا يمكن من خلالها المطالبة بمساواة المواقع. لكن نجد على أن السياسة المتبعة من طرف الجهات السياسية هي عكس ما كانت تصرح به هذه الجهات إذ عملت على الحماية الاجتماعية.

ويؤكد في هذا السياق على أن الحديث عن المساواة استنادا الى هذا النموذج، وخاصة في مجال الشغل لا يعني بالضرورة المساواة في المداخيل بقدر ما يعني"التوفر على الحقوق التي ظلت لفترات موغلة في القدم حكرا على قلة من أفراد المجتمع دون الآخر" (فرانسوا ديبي ،2016، ص20)، من هنا فإن توفير الخدمات، بالإضافة إلى الممتلكات التي تدخل ضمن الملك العمومي هو عمل تدريجي قصد بلوغ مساواة المواقع، إذ آنذاك يمكن لجميع الأفراد الاستفادة منها. هذا القول يؤكد بما لا يدع أي مجال للشك على أن "مجانية الخدمات العمومية شرط لمساواة المواقع"(فرانسوا ديبي،2016 ، ص20).

من المجالات أيضا التي إعتمدها فرانسوا ديبي لتبيان معالم نموذج مساواة المواقع مؤسسة المدرسة. مؤكدا في معرض حديثه عن مساواة الولوج لمدرسة الجمهورية على أن "خلق مدرسة علمانية، مجانية وإلزامية في نهاية القرن التسع عشر، كان بالفعل تقدما فعليا في مجال مساواة المواقع"(فرانسوا ديبي، 2016، ص22)، إن تمكين الأطفال من نفس الثقافة باعتبارها منظومة قيم، وتتخذ من اللغة إحدى الوسائل للتعبير عنها من طرف الفرد. هذا الأمر في عمقه هو إحدى تجليات المساواة وخاصة المرتبطة بالمواقع.

إن المدرسة الفرنسية بما هي مدرسة جمهورية، تستقبل كافة أبناء الطبقات الاجتماعية، ومتبنية لفلسفة مفادها أن يكون في مستطاع جميع المتعلمين الولوج والدخول إلى أية مدرسة مهما كان

النطاق الجغرافي الذي تتواجد فيها. بالإضافة الى أن الكتب والمقررات المدرسية والعدة البيداغوجية المعتمدة، يجب أن تكون واحدة. وبالتالي "فالمتعلمون يتخرجون من نفس المنظومة"(فرانسوا ديبي،2016،ص23)، ويمكن تلخيص هذا الأمر بالقول على أن المساواة كما فهمتها المدرسة الجمهورية الفرنسية هي أن يكون العرض المدرسي المقدم للمتعلمين واحدا.

لم تسلم كذلك قضية المرأة من السياسات التي تبنتها الأحزاب السياسية التي اتخذت من مساواة المواقع نموذجا للتحقيق العدالة الإجتماعية. فمساواة المواقع قامت بتأمين جملة من الحقوق للنساء، كالحقوق السياسية، الاجتماعية، ما أدى إلى ضمان نوع من الارتقاء للنساء. إن تمتيع المرأة بهذه الحقوق مكنها من ولوج عالم "العمل المأجور"، والذي يعد شرطا أساسيا لبلوغ المساواة المنشودة، و"تضمن المرأة نوعا من الاستقلالية والحماية الاجتماعية اللتان تمران عبر حقوق الزواج في حالة عدم عمل المرأة"(فرانسوا ديبي،2016، ص24)، وبالرغم من أن النساء استفدن من كل هته الحقوق، فالواقع مازال يفرض عليهن المزج بين مواقعهن في الشغل، وموقعهن داخل مؤسسة الأسرة، إذ أن رفض الأحزاب السياسية ذات التوجه الشيوعي لاستعمال النساء لموانع الحمل كي لا يتم خلخلة الأسر العمالية لأكبر دليل على ذاك الأمر.

هذا التحليل العام لنموذج مساواة المواقع، باعتباره نموذجا للعدالة الاجتماعية وأساسا لبلوغ الاندماج الاجتماعي، يجعلنا نستخلص أن مساواة المواقع "أقل تسوية ومشاركة، فهو أكثر نجاعة فيما يتعلق بإعادة توزيع الثروات وتحقيق الأمان، فهو نموذج يقوم بمنح الحقوق والحماية الاجتماعية للأفراد الأكثر فقرا"(فرانسوا ديبي، 2016، ص28).

حدود مســـاواة المواقع: على الرغم من أن مساواة المواقع من النماذج الكبرى للتحقيق العدالة الاجتماعية إلا أن له حدود يمكن أن نجملها في ما يلي:

-الاعتماد على سياسة إعادة توزيع الثروات لتحقيق المساواة، نتج عنه أن "دول لديها نفس نسب التوزيع للثروات، ولكن لديها في نفس الوقت تفاوتات اجتماعية متباينة"(فرانسوا ديبي،2016،ص30). وبالتالي وجب إعادة النظر في الإستراتيجية والطريقة التي تتم بها عملية الاقتطاع.

-نهج سياسة اعادة توزيع الثروات أو بالأحرى نموذج مساواة المواقع يؤدي إلى ظهور تفاوتات جديدة سمتها الجزئية وعدم القابلية للقياس.

-الفئات التي لا يمكن لها أن تستفيد من مساواة المواقع يشترط ان تدخل في النسق العام، لكن وعلى هامش هذه المساواة نجد بأنه تتكون مجموعات تعيش وتعاني كل مظاهر التمييز والإقصاء، لكن مع تكاثر هذه الأقلية تصير أغلبية ستحاول بدورها الدخول في صراع طبقي، ولكن "الدخول في صراع طبقي يتطلب أصلا التوفر على موقع اجتماعي (فرانسوا ديبي، 2016، ص36)، بصيغة أخرى فالعدالة التي يسعى هذا النموذج إلى بلوغها هي "عدالة المواقع الاجتماعية" إذ تحافظ على الفئات التي لها مواقع اجتماعية، وبذلك تهمش الفئات التي لا تتوفر على موقع سوئ الهامش وهذا يؤثر على مفهوم التفاوتات، إنه نموذج محافظ أكثر مما هو تغييري.

-تسعى مساواة المواقع إلى حماية المواقع التي تحتلها بعض الفئات الاجتماعية من قبيل؛ "العمال، النساء، لكن وبشكل جد تدريجي يتم التخلي عن حماية المواقع واستبداله بالتماسك الاجتماعي باعتباره نتاجا للفاعلين الاجتماعيين وذلك استنادا إلى الدينامية التي يتمتعون بها ،ثم الرأسمال الاجتماعي، بالإضافة الى الثقة التي تنتج عن تفاعلهم"(فرانسوا ديبي، 2016، ص36).

-بالرغم من نهج سياسة التعليم الشامل فذلك ليس كافيا للحد من التفاوتات التي تطال هذه المؤسسة، إذ أن "ثقافة ومطامح وقدرات الأسر تخلق التفاوتات الدراسية أكثر مما تخلقها المداخيل لهاته الأسر"(فرانسوا ديبي، 2016، ص36)، وبهذا القول ففرانسوا ديبي يتجاوز

التحليل الأحادي البنيوي، الذي يركز على أن التفاوتات القائمة في المدرسة تردع إلى عامل واحد وغالبا ما يتركز في البعد المادي. سياسة التعليم الشامل كما هو معلوم ينبني على مصادرة أساسية مفادها الانسجام التام والطبيعي بين الشواهد من جهة، والمواقع المهنية التي تضمنها من جهة ثانية، إلا أن التحولات التي عرفتها فرنسا أدت بالمدرسة الجمهورية إلى أن تعرف هذه الأخيرة تحولات بنيوية، الأمر الذي جعلها –المدرسة الجمهورية– تصبح أداة و"آلية لانتقاء التلاميذ بطريقة دقيقة ومستمرة "(فرانسوا ديبي، 2016، ص44)، بهذا القول يتضح لنا على أن نموذج مساواة الأماكن المتبنى من طرف الأحزاب السياسية الاشتراكية والشيوعية الفرنسية أنبنى على فلسفة مفادها أن الشواهد المدرسية هي الوسيلة الأنجع للظفر بالشغل، غير أن الواقع غالبا ما يسير عكس الوجهة التي نرغبها، إذ أن فرنسا في ستينيات القرن الماضي عرفت ارتفاعا في نسبة حاملي الشواهد ما أدى إلى عدم القدرة على توفير مناصب الشغل لكل هؤلاء؛ وبالتالي نخرج بالقول أن الشواهد المدرسية ليست كافية للظفر بوظيفة قارة.

بشكل عام "فتعميم التعليم كانت نتائجه مخيبة للآمال، كما أن النساء والأقليات الملاحظة لا تجد ذاتها في نموذج للعدالة محايد أمام التميز بل وفي أغلب الاحيان هو نموذج محافظ أكثر مما يصرح له "(فرانسوا ديبي، 2016، ص52)، وخلاصة القول فهذا النموذج من المساواة لم ينتج عنه سوى تفاوتات أكثر وطأة من الأولى على الرغم من أنها جزئية وعير قابلة للقياس.

مساواة الحظوظ: يعتبر نموذج مساواة الحظوظ، الابن الشرعي للمشروع الديمقراطي الحداثي، الذي ثم التأصيل له منذ الثورة الفرنسية مع فلسفة الأنوار حيث أحدثت قطيعة مع الأنظمة القديمة كالنظام الفيودالي، والإعلان عن مساواة الحظوظ لكونها تجعل لكل الأفراد إمكانية الولوج لكافة الأماكن الاجتماعية. لكن هذا الطرح النموذجي للبرجوازية والنخبة لم ينفلت من التحليل الماركسي معتبرا أن "هناك تعارض بين المبدأ البرجوازي و طموحات المساواة لبعض الفئات "(فرانسوا ديبي، 2016، ص53)، إلا أن الضرورة المرحلية للمجتمعات الديمقراطية اللبرالية المتناقضة، تفرض الجمع بين مساواة المواقع وكذا مساواة الحظوظ. ومع التركيز على هذا الصنف الثاني، سواء تعلق الأمر بالتوجه اليساري أو اليميني. لأنه يعتبر الصنف الثاني في قلب أغلب النظريات حول العدالة.

أ.الخيال الإحصائي: يستلزم وجود نموذج مساواة الحظوظ، وجود نسب مئوية اجتماعية على كافة الفئات الاجتماعية والغاية منها خلق تنوع في الأماكن والمراتب الاجتماعية وفق الأصول الاجتماعية لشاغلها وليس المس بتراتيبها، وعليه تصبح التمثيلية هي الميكانيزم المحرك لنموذج مساواة الحظوظ "ففي الوقت الذي يرفض فيه النقد باسم الأماكن الفرق بين مداخيل المدراء والمأجورين البسطاء، يقوم النقد باسم الحظوظ برفض ضعف تمثيلية النساء والأقليات ضمن المجموعات المسيرة "(فرانسوا ديبي، 2016، ص55)، فإن أهمية إعطاء الأولوية لتلاميذ الفئات المحرومة والأقليات في المدارس والكليات، يعمل بالضرورة على الرفع من مساواة الحظوظ.

إن هذه التدابير والأجهزة المستعملة بهدف تأسيس مساواة الحظوظ، أصبحت بدورها مادة للتساؤل، بحيث تطرح أطراف عدة نوعية المعايير المختارة للقياس مثل (اللون، الأصل الإثني، الدين) وهي معايير راجعة إلى مساواة الأماكن، وفي هذا الصدد حددت ناتان كلازر بواسطة نموذج إحصائي تطبيقي دقيق للغاية، مبادئ سياسية تسمح بقياس دقيق للحظوظ، أولا يوضح حدود ونقاط ضعف مساواة الأماكن، ثانيا التحول على مستوى التمثلات الاجتماعية والسياسية بفعل صعود فاعلين مدافعين عن هذا النموذج، ثالثا إن نموذج مساواة الحظوظ يفرض نفسه لما تكون الأماكن قليلة.

ب.التمييز والأقليات: تفرض التمثلات الاجتماعية في المجتمع تحديد المجموعات الاجتماعية وفقا لمفهومي التميز والمعيقات، المهمشين والمحرومين من الولوج إلى أماكن اجتماعية

نموذج(اللون، الطفل، النساء) هذه التمثلاث في دورها تصبح معيقات أمام الطبقة المحرومة. هذا الأمر الذي يخلق صراع ضد التمييز، وهو صراع يمكن توجيهه بطريقتين مختلفتين:
الأولى: فتح أبواب المؤسسات والتأكد من إنصاف عمليات الاختيار، وكذا تجهيز الفضاء العمومي لنفس الغاية
الثانية: مبدأ التعويض، وأخذ بعين الاعتبار مسألة التمييز الايجابي ويمكن أن نخلص في هذا المستوى إلى أن الوقت الذي يطالب فيه مساواة الأماكن بالتسامح والحياد، يقوم فيه نموذج مساواة الحظوظ بالجمع ما بين رفض التمييز والمطالبة بالاعتراف(فرانسوا ديبي، 2016، ص59).

ج.المجتمع النشيط والمسؤولية الاجتماعية: إن الصورة المجتمعية الناتجة عن مساواة الأماكن، نابعة من التحليل الوظيفي للمجتمع، حيث تعتبر المواقع والمؤسسات ذو أهمية بمكان، أما فيما يخص مساواة الحظوظ فيتم تعويض المؤسسات والمواقع بالفاعلين الاجتماعين النشطاء، وبهذا المعنى يكون مجتمع الحظوظ أكثر نشاط وفعالية، لأنه يضع الأفراد في تنافسية مستمرة من خلال ربط الشغل بكفاءات ومواهب الكل، ولأن هناك دينامية وليس نظاما أو ترتيبا معينا(فرانسوا ديبي، 2016، ص61)، إذا فالسياسات الاجتماعية العالمية المحتضنة لمساواة الحظوظ فهي ترتكز على مسألة المساعدة مقابل المسؤولية والالتزام، ومنح الدعم الخاصة بالحظوظ، لما يكون هناك قبول بالحركية والتصرف والانخراط في المشاريع الاجتماعية.

وحسب **جيدن** فالمساواة الجديدة تتموقع ضمن هذا النموذج السالف،بحيث "تتم مساعدة من يرغبون في مساعدة أنفسهم، ويتم دفع الأفراد للتطور أكثر مما يتم توفير الأماكن لهم"(فرانسوا ديبي، 2016، ص62)، وهذا النموذج واضح في كل من أميركا والدنمرك، وعلى إثره تقدم منح مساعدات للشباب والأس، من اجل تحقيق التوازن و"فيما بعد يلاحظ أن التفاوتات ما هو إلا نتيجة لاستعمال معين لهته الموارد من طرف الأفراد ونتيجة لاختياراتهم الحرة والمختلفة، ومن تم تصبح تلك التفاوتات عادلة "(فرانسوا ديبي، 2016، ص62).

د.من نخبوية الجمهورية إلى مساواة الحظوظ: تعتبر المدرسة مؤسسة اجتماعية من أكثر المؤسسات المتبنية لفكرة مساواة الحظوظ بكل قوة، فإن" المدرسة الديمقراطية، والتي تبنت تعميم التعليم، تعتبر بان كل التلاميذ ينبغي أن يجربوا حظوظهم بالإعدادي والثانوي: فتصبح المدرسة عبارة عن آلة مكلفة بتوزيع التلاميذ بناءا على نتائجهم وعلى استحقاقاتهم. إنها غير ملزمة بتوجيه كل تلميذ نحو المكانة التي هي مخصصة له، بقدر ما ينبغي توزيع التلاميذ المتساوين نظريا في أماكن اجتماعية غير متساوية، باسم المنافسة المنصفة"(فرانسوا ديبي، 2016، ص63-64)، وعلى هذه الأهمية التي تكتسيها المدرسة في تفعيل مساواة الحظوظ والتركيز على الاستحقاق، فقد تولد إفراز سياستين كبيرتين:

-سياسية ترتكز على تجانس العرض المدرسي(ابتدائي، إعدادي، ثانوي، جامعي).

-تأخير عملية الانتقاء كلما طال أمد التكوين عبر الجذوع المشتركة، وكلما كان بإمكان كل تلميذ أن يجد بالقرب منه مدرسة قادرة على احتوائه وفي ظروف تشبه ظروف الآخرين.

وما دامت مساواة العرض المدرسي لا تلغي مبدأ النشأة، الذي يكون حاسما في التفاوت، تم وضع سياسات خاصة موجهة للتلاميذ اللذين يعانون من الإكراهات الاجتماعية والثقافية. إذا "فالمدرسة ليست مطالبة فقط بتحقيق حلم مساواة الحظوظ، ولكنها مطالبة أيضا بإيجاد الحلول لمجموعة من المشاكل الاجتماعية"(فرانسوا ديبي، 2016، ص65)، وعلى هذا الأساس فنموذج مساواة الحظوظ كسياسة للعدالة كفيل بتغير النخبة ورفع الثقة والدينامية بالمجتمع، ومن تقوية الاقتصاد والتماسك الاجتماعي، ومنه "فنموذج مساواة الحظوظ جيد وفعال، ولذلك نجده في عمق السياسات المدرسية" (فرانسوا ديبي، 2016، ص66).

و.الجنس، النوع والكوطا: تعتبر قضية المرأة من الأمثلة النموذجية على مساواة الحظوظ، حيث عملت على إدخالها في جملة من الميادين كانت في الأمس القريب حكرا على الذكور. وهذا الانفتاح يتماشى بالضرورة مع التطور الذي عرفته دولة الرعاية الاجتماعية، لكن لا زالت التفاوتات الناتجة على الجنس قائمة في مجال الشغل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. الأمر الذي جعل من صوت الحركات النسائية يتصاعد ويحث على تفعيل مجموعة من التدابير لمحاربة التمييز ومناصفة النساء في أكبر عدد من الميادين. وإن "نموذج مساواة الحظوظ المطبق على النساء إلى تحويل الفصل ما بين الجنسين إلى تمثل الحياة الاجتماعية من خلال مفهوم النوع" (فرانسوا ديبي، 2016، ص67)، جعلنا نتحول من مفهوم الجنس المرتبط بشكل ما بمساواة الأماكن إلى مفهوم النوع المرتبط بدوره بمساواة الحظوظ.

ه.السياسات العمومية والأقليات الدينية: إن فكرة الأقليات في نموذج مساواة الحظوظ تعدو مسألة مرئية وواضحة، لكون المعركة ضد التمييز والعنصرية أمر ضروري، من اجل ترسيخ مبدأ الإنصاف للنموذج السالف، "فمنذ مدة طويلة وتحت غطاء السياسات العالمية الموجهة للأحياء الصعبة، تم اتخاذ تدابير خاصة وموجهة لشباب هاته الأحياء بدءا مما يسمى بالمناطق ذات الأولية التربوية التي يتم تحديدها انطلاقا من عدد التلاميذ ذوي الأصول المهاجرة، وصولا إلى أجهزة الإدماج وتدابير المساعدة على إيجاد الشغل، ثم المناطق الحرة وسياسات المدينة التي تستهدف الأقليات المرئية منذ عشرات السنين ومن غير أن تذكر بذلك" (فرانسوا ديبي، 2016،ص68-69)، هذا الأمر الذي يشجع على مبدأ التمييز الايجابي، وصقل التدابير المشجعة على الاختلاف، من خلال إصدار قانون 27 ماي 2008 بالتمييز اللا مباشر، وكذا جملة من المواثيق التي تؤكد على أهمية التنوع في تركيبة الهيئات والمجالس، والحث على استعمال سير ذاتية كاشفة للهوية. ومنه يمكن التصريح بأن "نموذج مساواة الحظوظ يستنكر معيقات التنافس العادل، وما دامت هاته المعيقات هي جزء من هويات الضحايا، فإن الدعوة لإرساء سياسات الاعتراف تجعل من وصمة عار إلى مدعاة للفخر" (فرانسوا ديبي، 2016، ص70)، وعلى إثر هذا يقول فرنسوا ديبي أنه من الأمر الساذج الاعتقاد بان الدولة الفرنسية قطعت مع مساواة الأماكن واحتضنت مساواة الحظوظ.

نقد مساواة الحظوظ: إن عملية النقد الموجهة لمساواة الحظوظ ، يفترض فيها أن توجه للحدود والآثار الفعلية لهذا النموذج، لكن في غياب أقدميه وهيمنة له على معظم مشارب الحياة الاجتماعية، سنركز بالضرورة على المؤشرات الأكثر ضعفا وتباينا فيه.

أ.ترسيخ التفاوتات: إن عملية ترسيخ نموذج الحظوظ أسفرت بوجود تفاوتات اجتماعية جمة، رغم أنها تفترض تقليص تقل الإرث، لكي يستطيع كل جيل من البدا من الصفر وصناعة ذاته بذاته، إذا "فمساواة الحظوظ تقود إلى ضعف إعادة التوزيع و ضعف تامين الأماكن، ويتم ربطها عموما بتراجع دولة الرعاية الاجتماعية، التي يتم تقليص دورها إلى مجرد التأمين ضدا على الفقر المدقع" (فرانسوا ديبي، 2016، ص73)، لكن أوضحت البيانات أن تراجع دولة الرعاية الاجتماعية يؤدي إلى تضاعف التفاوتات الاجتماعية وتفشي ظاهرة الفقر، ومنه فإن "مساواة الحظوظ لا تؤدي إلى السيطرة على التفاوتات الاجتماعية المفرطة، ما دام يفترض فيها ضمان مساواة القدرة على ولوج كل الأماكن الشاغرة"(فرانسوا ديبي، 2016، ص73)، كما أسفرت نتائج هذا النموذج، عن صعوبة في تحديد الأجور وسقفها، لأن الجدارة و التفوق لا يقدر بأجر أو بسقف معين به. و"لما يختلف الحد الأدنى للأجر كثيرا عن المداخيل الأكثر ارتفاعا، فان غنى الأغنياء لا يصبح من مصلحته الأكثر فقرا والمحاصرين داخل شبكات التأمين" (فرانسوا ديبي، 2016، ص74).

وعليه يمكن أن نلخص بأن التصور الذي حدد هذا النموذج للتفاوتات الاجتماعية جد ضيق، فإن "هاته اللامبالاة التي تتجاوز اهتمامها النخبة، فدائما لا يتم قياس فعالية نموذج مساواة الحظوظ إلا داخل النخبة المجتمعية، حيث يتم إحصاء عدد النساء وقدامى المعطلين والسود من المتواجدين بالحكومة والبرلمان ومجالس الإدارة والتلفزيون"(فرانسوا ديبي، 2016، ص73)، إذا فهذه التمثيليات و الكوطات الخاصة، سواء بالنساء أو بالمهاجرين، أو بالأطفال أو بالعرق، ما هي إلا خدعة أيديولوجية للنخبة من أجل إخفاء شروط إعادة الإنتاج.

ب.معيقات وهويات مفقودة: وفق نموذج مساواة الحظوظ لقد شهد المجتمع الانتقال من ثنائية استغلال/عمل إلى ثنائية جدية تمييز/ هوية، الأمر الذي يؤدي إلى البرهنة على وضع الضحية والمطالبة بهوية جديدة، وكذا تحديد الضحية عبر معاناته بغية الاستفادة من الدعم. هذا المعطى الذي يجعل من عالم الضحايا غير أخويا وإنما تنافسيا، ما دام قد استطاع انتزاع قد اكبر من الاعتراف والدعم، وعليه فإن نموذج مساواة الحظوظ هو ذو مبدأ فرداني يؤدي إلى استقلالية وحرية الأفراد. إن البناء الثقافي والهوياتي للجماعات التي يعتبر البطاقة التعريفية للفرد من اجل نيل نصيبه من الدعم المخول لتلك الثقافة أو الهوية المهمشة، يهدد بشكل واضح مسلمة الفردانية التي يدافع عنها نموذج مساواة الحظوظ، ومنه فإن التمييز يصبح وسيلة في يد الأفراد اللذين ينتمون إلى الهوية المهمشة، حيث يوجب عليه الأمر نيل الاعتراف، هذا الأخير الذي يفرض أن تكون الثقافة أو الهوية المعترف بها مناسبة لذاكرة باقي الضحايا، وأن تكون محتضنة لمبادئ الحرية، الكرامة، الديمقراطية.

ج.المسؤولية كتعاقد أخلاقي: من المتعارف عليه أن مساواة المواقع تبجل وتمجد النظام الأخلاقي المحافظ، وهذا ما يجعل هذا النموذج محطة انتقاد، لكون الأفراد فيه يدافعون بشكل مستميت على مواقعهم لكونها تمثل شرفهم، في حين نموذج مساواة الحظوظ يتسم بشكل كبير ببعده الليبرالي الذي يؤمن بتغير المواقع الاجتماعية بناءا على الحرية الفردية والاستقلالية، لكن هذا لا التغيير لا يسقطه هذا النموذج الأخير على المستوى الأخلاقي، ومنه فإن "في العالم المثالي لنموذج مساواة الحظوظ (الإرادة تعني القدرة)، وحينما تبدأ المباراة ويصبح (الشقاء حليف المغلوب عليهم)، يعتبر هؤلاء بأنهم لم يجربوا حظهم وبالتالي فهم يتحملون مسؤولية فشلهم، لأن الفرص كانت سانحة بالنسبة لهم، ولأن النجاح يحتاج للعمل وللمثابرة" (فرانسوا ديبي، 2016، ص82)، وكنتيجة لهذه المعادلة الاجتماعية لمساواة الحظوظ يكون كل فرد مسؤول عن نفسه وعن مصيره، أي بلغة الأخلاق لوم الضحية، وبمعنى آخر "كلما وفرنا مساواة الحظوظ، كلما قمنا بلوم الضحايا باعتبارهم مسئولين عن مصيرهم"(فرانسوا ديبي، 2016، ص84)، وعلى هذا الأساس يبدأ بحث الضحايا على تبرير فشلهم، بالعودة إلى التمييز أو التفاوت الطبيعي للتعبير عن وضعيتهم، ومنه يقوم نموذج مساواة الحظوظ على التضامن بارتباط بالأشخاص لا المواقع.

د.الاستحقاق والمنافسة المدرسية: إن التقعيد الموضوعي لفكرة نموذج مساواة الحظوظ يمكن ملامستها بشكل مضبوط في مؤسسة المدرسة، باعتبارها مؤسسة اجتماعية تعمل على صقل النموذج السالف، لكن مع خلق تفاوتات اجتماعية مقبولة، حيث "باستمرار نلاحظ أن النخبة المدرسية التي تنحدر من النخبة المجتمعية، في حين أن المنهزمين في المنافسة المدرسية هم باستمرار هم باستمرار المنحدرين من الفئات المهمشة"(فرانسوا ديبي، 2016، ص84)، وعليه تنتج لنا التفاوتات المدرسة على إنها تفاوتات عادية ومقبولة، لكونها تنبع من التفوق الفردي. الأمر الذي للشواهد قيمة اجتماعية عليا، وعلى هذا الأساس يقول فرنسوا ديبي "كلما آمنا بنموذج العدالة هذا كلما توسعت هوة التفاوتات المدرسية. فمن مصلحة المنتصرين المحتملين توسيع هوة الفوارق من خلال الاختيار الدقيق و الفعال للمدارس والمسالك والدعم"(فرانسوا ديبي، 2016،

ص85)، وبالتالي فإن المدرسة قناة أيديولوجية تساهم في إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية بشكل مقبول عند الضحايا باسم المنافسة والمردودية.

إن هذا التسابق نحو التميز المدرسي ونيل الألقاب المدرسية، جعل من هذه المؤسسة تصبح ذو مكانة من اجل المنافسة والتباري الاجتماعي ونيل الاعتراف، وبه فإن مساواة الحظوظ جد قاسية على الأفراد لكونها في الأول تقحم الأفراد في منافسة الاستحقاق، وثانيا تفرض الامتياز كمعيار لا يقبل النقاش ولا المجادلة، الأمر الذي يترتب عنه نتائج وخيمة كالعنف المدرسي وأزمات نفسية سيئة. وعليه فإن"مساواة الأماكن صارمة ومحافظة، لأنها تغلق على الأفراد في مواقعهم ومع أمثالهم، في حين ان مساواة الحظوظ هي سلسة وقاسية، لأنها تجبر الأفراد، وخاصة الأكثر هشاشة منهم على الانسلاخ من مواقعهم ومن أقربائهم" (فرانسوا ديبي، 2016، ص87).

و.**إلغاء التفاوتات:** إن الأمر الذي يعترف به لنموذج مساواة الحظوظ، هو كونه أعطى للمرأة أهمية كبيرة في معظم المجالات، وفتح أمامها مواقع كانت مغلقة في وجهها، لكن هذا لا يعني تجاوز المجتمع (الفرنسي) لمشكل النوع، ويمكن رصد هذا في مستويين:

أولهما أن وضعية الفتاة في المدرسة تخضع لتلك النظرية الاجتماعية النمطية، والتي تجعلها تختار من تلقاء ذاتها وبشكل لا واعي تخصصات أدبية في الجامعة رغم تمكنها وتفوقها في الثانوي على الذكور، في حين الذكور على العكس تماما، ويمكن إرجاع هذا إلى أن الثقافة البطريركية مترسخة في عقول الأفراد ومهيمنة عليهم، وهذا ما يفسر كذلك أن جل المدرسين في المدارس نساء، الأمر الذي بجعلهن يعيدون إنتاج التفاوتات من خلال نقلهن للعدوى الذكورية لناشئة. وفي هذا الصدد يقترح فرنسوا ديبي "لتحدي النوع يمكننا فصل الجنسين بالمدرسة (وهو نوع من الموضة ببعض البلدان)، والهدف هو أنه لا يتم سجن الإناث في صور نمطية. مثلا دراسة الفيزياء ولعب الرياضة بغياب الذكور يجعلهن يتحررن من الانتظارات التي تقلل من شأنهن بالعلوم كما بالرياضة. وهناك حل أخر يتجلى في مطالبة المدرسة بمحو تحديد الهوية من خلال النوع، وباقتراح نفس لعب الأطفال ونفس التوجيهات لجميع الأطفال إناثا وذكورا على السواء " (فرانسوا ديبي، 2016، ص89).

ثانيا: تأخذ الفتاة بعين الاعتبار مشروع الحياة الأسرية، لكونه ذو أهمية في مسارها حياتها، الأمر الذي يجعل اختياراتهن المهنية تصب حول مهن التدريس لكونها تكمل هذا المشروع السالف. وفي هذا المستوى يقول فرنسوا ديبي إلى أنه "ستختار الفتيات مسارات ومهن أقل أنوثة لما تصبح كل الأمكنة تأخذ بعين الاعتبار مشروع حياتهم الأسرية. والعكس ينطبق أيضا على الذكو: من اجل الوصول لمساواة الحظوظ، الأفضل هو الاشتغال على بنيات الأمكنة بالشغل وبالأسرة عوض الاشتغال على ثقافة وهوية الفاعلين "(فرانسوا ديبي، 2016، ص95).

ه.**واجب الهوية:** تعتبر سياسة الكوطا و آليات التمييز الايجابي تعويض موضوعي للأقليات المرئية ضحية العنصرية، لكن هذه الفكرة سريعا ما تزول وتحل محلها فكرة أن الكوطا والتمييز الايجابي أكثر الآليات تعميقا للتفاوت. وتصنف دراسة **جولييس ويلسون** الأمريكي خير نموذج عن هذا، حيث برهنة ان مجموع النجاحات الفردية لا يؤدي إلى ترقية جماعية، وأن مجموع الخلاص الفردي لا يؤدي بالضرورة إلى خلاص جماعي، بقدر ما تجعل النجاحات الفردية ترتقي عن جماعتها الأصل إلى جماعة أخرى، وتعمق التفاوتات والهشاشة والتهميش في الأولى، لكونها فقدت عناصرها المميزين لها. "ففي الوقت الذي يدعو فيه نموذج مساواة الحظوظ الى استقلالية وحرية الأفراد ،فإن تطبيقه في الواقع يؤدي إلى تعويض التمييز المرتبط بالمواقع إلى تمييز يرتبط بالمجموعات التي تعلني الإقصاء والعنصرية "(فرانسوا ديبي، 2016، ص93)، وعليه يصبح هذا النموذج المناصر للفردانية متجاهل لصيرورة الحركية الجماعية التي طالما دعمت اندماج المهاجرين.

إن فكرة مساواة الحظوظ تقوم على مبدأ هش في نظرية العدالة الاجتماعية، آلا وهو مبدأ الاستحقاق، هذا الأخير الذي وجب أن ننظر له من أكثر من جهة، وأن نقوم بقياسه باليات متعددة (مثل : الحظ ، الظروف ، التجارب، العمل).

يمثل الفصل الخامس والأخير من الكتاب الفقرة التي تجمل كل ما أتى في الكتاب لتوضيحه وتبيانه، وبعد أن قدم وبشيء من التفصيل والتدقيق وأفاض في التحليل الرزين لأطروحة مساواة المواقع ومساواة الحظوظ، بالتعريف بكل نموذج على حدى والكشف عن ايجابياته وسلبياته وأعمدة قوته ونقط ضعفه، ووضعهما موضع نقد وتمحيص، فها هو ذا في هذا الفصل لنموذج مساواة المواقع باعتباره الأكثر ملائمة إذ يقول "أدعوا لنموذج مساواة المواقع الاجتماعية، لأنه هو الأكثر ملائمة لمن هم أكثر ضعفا، ولأنه أيضا ينصف نموذج مساواة الحظوظ"(فرانسوا ديبي، 2016، ص105)، ولكن الانتصار لمساواة المواقع على مساواة الحظوظ لا يعني أنه يمكن التضحية بأحدهما على حساب الآخر؛ إذ تربط بينهما علاقة جدلية قائمة على أن حضور الأول يستدعي حضور الثاني وغياب الثاني قد يخل بدور الأول، لدى يطرح الكاتب مسألة الاختيار باعتبارها عملية لا مناص منها بالرغم من خطورتها ويضع شرط "النموذج العادل" كأولوية وكعامل يتحكم في عملية الاختيار، ولكن السؤال المطروح هنا هو ما الذي جعل فرانسوا ينتصر أو يجعل الأسبقية لمساواة الأماكن على مساواة الحظوظ؟

أورد فرانسوا مجموعة من النقط التي بها أجاب عن هذا السؤال، وانطلق من مجموعة من الاعتبارات لترصيص جوابه وقناعته بأسبقية نموذج مساواة المواقع على مساواة الحظوظ، وأول هذه الأجوبة؛ اعتباره أن مساواة الحظوظ لا تلقي أية أهمية للتفاوتات الاجتماعية بحكم أنها ناتجة عن المنافسة المنصفة، هذه الأخيرة التي تجعل من التفاوتات شيئا مقبولا لكونها ناتجة عن مبدأ يشكل أساس مساواة الحظوظ وهو "الاستحقاق" الذي يجعل من الفرد المسؤول الوحيد والأوحد عن موقعه "الطبقي"، ومن هذا الاعتبار الأول أجاز فرانسوا لنفسه أن يؤكد على أن مساواة الأماكن الاجتماعية تمتلك إن شئنا القول" حق الأسبقية" لأنها وعلى حد تعبيره "تظل أمرا محمودا في حد ذاته"(فرانسوا ديبي، 2016، ص105)، بحيث يعتبر بأن سياسات إعادة التوزيع كآلية من آليات تحقيق مساواة المواقع تقلص من التفاوتات وتجعلها تميل الى الاعتدال، أما الاعتبار الثاني الذي أشار إليه فهو المتمثل في أن موقع الفرد هو الذي يحدد حظوظه، بمعنى أن الحظوظ التي سيحظى بها فرد معين سبق أن تم تحديدها بموقعه في المستوى البنية الاجتماعية، بحيث تبقى عملية الترقي الاجتماعي رهينة بموقع الفرد لدى فارتفاع مستوى الحظوظ يستدعي تقليص التفاوتات في الأماكن وهذه إشارة قوية على أن الحركية الاجتماعية تتم بشكل سليم في المجتمعات التي تتخذ من مساواة الأماكن كنموذج للعدالة الاجتماعية، لينتقل إلى الاعتبار الثالث الذي أوجزه في عبارة "الاستقلالية" ليورد قائلا "مساواة الاماكن هي أحد عوامل الاستقلالية، لأنها تسمح بالاختيار الجزئي لنموذج الحياة. فالإنسان يكون حرا في حسم اختياراته لدرجة تجعل كل الاختيارات أمامه نسبية" (فرانسوا ديبي، 2016، ص105) لكن لا يمكن أن التغاضي على أن هذه العبارة تستكنه نوعا من الغموض، بحكم أن الأقرب إلى منح هامش أكبر للاستقلالية هو نموذج مساواة الحظوظ بل تشكل عصب قوته بتشجيعها على منح أكبر قدر من الحرية للأفراد، لكن هذا لا يجعل من مساواة الأماكن تلك السلسلة التي تكبل حرية الأفراد فالاستقلالية والحرية تتحقق في المجتمعات التي تقل فيها نسبة التفاوتات وتقل فيها المسافات بين الأفراد.

بهذا يكون فرانسوا قد أقر وبشكل صريح على أن نموذج مساواة الأماكن هو الأقرب إلى تحقيق المبتغى المنشود في تقليص التفاوتات الاجتماعية، دون الانتقاص من أهمية ودور نموذج مساواة الحظوظ بالرغم من تداعياته السلبية على الأفراد والمجتمع ككل، ويستبعد كذلك مسألة العمل بنموذج واحد فقط بل يجعلهما في كفتي ميزان ويربط بينهما بعلاقة تكاملية لتحقيق

الانسجام "إن مساواة الأماكن ومساواة الحظوظ يمكن أن يحدث بينهما الانسجام، لكن شرط تبني سياسات اجتماعية ذكية تؤمن بالمسارات بدل المكتسبات الاجتماعية "(فرانسوا ديبي، 2016، ص103).

لا أحد ينكر أن التفاوتات الاجتماعية "مؤلمة"، بل لا تطاق من قبل الفئات الاجتماعية الفقيرة والهشة، والأكثر من ذلك أن هذه التفاوتات تخلق هوة سحيقة بين فئات المجتمع، وتقسم هذا الأخير الى جماعات بخصائص ومميزات مختلفة على مستوى ظروف العيش والأمن والصحة والتعليم.

هكذا يكون فرانسوا قد اقترح نموذجين للعدالة الاجتماعية في انسجامهما تحقيق للمساواة وتقليص للتفاوتات، مع الإشارة إلى ضرورة خلق تفاوت بسيط بينهما وفي تطبيقهما وذلك في الإشارة إلى أولوية مساواة الأماكن.

قائمة المراجع:

1.فرانسوا ديبي(2016)، المواقع والحظوظ إعادة تفكير التفاوتات الاجتماعية، ترجمة كنزة قاسمي، افريقيا النشر.